محضر الجلسة رقم 530

التاريخ: الثلاثاء 12 ذو الحجة 1427 (2 يناير 2007)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان و5 دقائق، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور. ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال. أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات. الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 01.06 يتعلق بالتنمية المستدامة لمناطق النخيل وبحماية نخلة التمر من صنف phoenix المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية. وذلك بعد تعديل المواد 1، 2، 4، 17، 21 منه.

كما توصل المجلس ابتداء من 26 دجنبر إلى غاية يوم الثلاثاء 2 يناير 2007. عدد الأسئلة الشفهية: 10

عدد الأسئلة الكتابية: 3

عدد الأسئلة التي تم سحبها: 1

كما توصل المجلس باستدراك من فريق الحركة، والذي جاء فيه:

وبعد، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم، تأجيل السؤال الشفوي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير والمتعلق بانعدام شروط الجودة والسلامة في السكن الاجتماعي المبرمج في جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 2 يناير 2007 إلى جلسة مقبلة.

كما توصل المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تتعلق بجلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 2 يناير 2007 جاء فيها:

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج ستجيب على السؤال الشفوي الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة من السيارات، كما أن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة سيجيب عن السؤال الشفوي الموجه إلى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول ترشيد نفقات الميزانيات المرصودة لبرامج التلفزة. واعتبارا لالتزامات حكومية طارئة أبلغكم طلب السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بتأجيل تقديم الأسئلة الشفوية الموجهة إليه إلى جلسة لاحقة.

هذا ما توصل به، السيد الرئيس، المجلس من مراسلات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السادة المستشارين،

أطلب من المجلس الموقر الوقوف وقراءة الفاتحة ترحما على اغتيال وإعدام الرئيس الشهيد صدام حسين يوم العيد. وهو ما يعتبر مسا بالمشاعر الدينية للمسلمين والعرب، وأيضا مسا بالأعراف والقوانين الدولية. أطلب من السادة المستشارين الوقوف وقراءة الفاتحة ترحما باسم المجموعة الكونفدرالية ترحما على الشهيد صدام حسين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ آمين. سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

طلبات الإحاطة، ورد على المجلس طلب إحاطة من الفريق الاشتراكي، الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار توضيح المواقف الثابتة لحزبنا اتجاه القضايا العربية، سنحيط المجلس علما بموقفنا الثابت وكذلك من خلال المجلس الرأي العام الوطني.

استقبل العالم العربي والإسلامي صبيحة يوم عيد الأضحى خبر إعدام الرئيس صدام حسين، الذي نزل صاعقة على غالب المسلمين بكل أنحاء العالم، وسبب صدمة لهم. وبغض النظر عن موقفنا من النظام العراقي السابق، فإننا نعتبر بحق تنفيذ حكم الإعدام إهانة واستفزازا وتحديا لمشاعرهم، وانتهاكا للقوانين الدولية التي تمنع تنفيذ أحكام الإعدام في الأعياد الوطنية والدينية.

وقد سبق لحزبنا أن طالب على لسان الأخ محمد اليازغي، الكاتب الأول إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام في الرئيس السابق صدام حسين، وذلك حتى لا تساهم ردود الفعل في تصاعد أعمال العنف وفي تأزيم الأوضاع أكثر مما هي عليه، غير أن الساهرين على شؤون العراق اليوم كان لهم رأي آخر وسارعوا في تنفيذ حكم الإعدام، ضاربين بعرض الحائط مشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين على حد السواء.

لقد اعتبر حزبنا الوضع بالعراق، وضعا منهارا بكيفية مأساوية مؤلمة، إذ لا حكومة وطنية تمارس كامل سيادتها ولا مقاومة شعبية توحد صفوفها وتدقق أهدافها ولا أمنا ولا سلاما ولا حلا في الأفق القريب.

واعتبرنا أن العراق يشكل اليوم ورطة كبرى لأمريكا التي تصرفت بكيفية عدوانية، خرقاء مع النظام العراقي السابق، إلا أن العراق يشكل كذلك مجالا حيويا لرهانات وولاءات إقليمية لا تزرع سوى الدمار والاقتتال والفوضى.

إن السرعة في تنفيذ حكم الإعدام على الرئيس صدام حسين واختيار التوقيت الذي تزامن مع عيد الأضحى واحتفالات السنة الميلادية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك الطابع السياسي للمحاكمة، والتي افتقدت أسس المحاكمة العادلة، فضلا عن كون الولايات المتحدة الأمريكية قد تحكمت في كل أطوارها لإخفاء فشلها في العراق ومحاولة منها تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية.

أمام هذه الصدمة المستفزة لمشاعر العرب والمسلمين، فإننا ندين بملء أفواهنا وأفئدتنا تنفيذ حكم الإعدام صبيحة عيد ديني الذي هو رمز الرحمة والتسامح في عقيدة المسلمين. كما ندين بث صور الرئيس أثناء إعدامه واستفزازه، ونعتبره موقفا لا إنسانيا ولا أخلاقيا. ونجدد المطالبة بهذه المناسبة بانسحاب قوات الاحتلال من أرض العراق وبضرورة احترام الوحدة الترابية للعراق، ونحذر من مغبة تفكيك أوصاله وتقطيع كيانه من خلال تأجيج الصراع الطائفي في العراق والتحريض على العنف والكراهية ونجدد تضامننا مع الشعب العراقي في كل محنه، ونطالب بتوحيد صفوفه، وإبقائه على العراق موحدا في سياق إعادة بناء ذاته لمواجهة التحديات المستقبلية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالا، واحد منها آني موجه إلى قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج و14 سؤالا عاديا تهم قطاعات الجالية المغربية، إعداد التراب الوطني، المالية و الخوصصة، السياحة، الاتصال، الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة، الماء، والشباب.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة

بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول صعوبات العبور التي شهدها أبناء الجالية أثناء عودتهم خلال عطلة العيد للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، بنجيد الأمين، إسماعيل قيوح، محمد سليمان، محمد لفحل. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد ارتأى نظر جلالته أن يخص جاليتنا المغربية القاطنة بالخارج بوزارة منتدبة معبرا بذلك عن عنايته واهتمامه الفائق برعاياه الأوفياء بالمهجر، وحرصه على الاعتناء بشؤونهم وتعزيز جسور التواصل معهم. كما أننا نسجل بارتياح المجهودات التي تبذل داخل هذه الوزارة التي تشرفين السيدة الوزيرة على تسييرها، لكن ما وقع في عطلة العيد مؤخرا، والصعوبات التي جابهها أبناء جاليتنا عند عودتهم إلى أرض الوطن، وما أكدته وكالة تدبير ميناء الجزيرة الخضراء، وعدد المهاجرين المغاربة الذين عبروا ميناء الجزيرة الخضراء باتجاه سبتة المحتلة وطنجة والذين وصل عددهم ما بين يومي 23و26 دجنبر إلى أكثر من 76000 مسافر، في حين وصل عدد السيارات إلى أكثر من 24 سيارة وناقلة، أي بزيادة وصلت إلى 234 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وهذا ما خلف ردود أفعال بالأوساط الإسبانية، خاصة تلك الصادرة عن الناطق الرسمي باسم الحكومة المحلية لمدينة سبتة المحتلة التي انتقدت ظروف استقبال العمال المهاجرين، سواء من طرف السلطات الأمنية المغربية، وكذا سلطات الجزيرة الخضراء.

وعليه نسائلكم السيدة الوزيرة عن الترتيبات والإجراءات المتخذة من أجل تسهيل عملية العبور أثناء أيام الأعياد والمناسبات، هل للوزارة برنامج سنوي للمناسبات التي يزداد فيها عدد العائدين من أرض المهجر لاتخاذ الإجراءات المناسبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين من الفريق الاستقلالي على طرح هذا السؤال. بالفعل كما جاء في سؤالكم أنه خلال هذه الفترة فترة عيد الأضحى، والتي تزامنت مع احتفالات نهاية السنة، تزايد عدد أفراد الجالية المغربية العابرين بشكل ملفت للنظر، كما أشرتم أنه تقريبا زيادة 234 في المائة بالنظر إلى نفس الفترة من السنة الماضية.

من دون شك أن هذا العدد الذي لم يكن منتظر، طرح إشكال سواء على مستوى عدد البواخر التي كانت موجودة، ولكن الإشكال الحقيقي طرح على مستوى إمكانية استبدال التذاكر ما بين الشركات سواء الإسبانية أو داخل المغرب.

يمكن لي أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أنه بمجرد ما وقعت عرقلة داخل الموانئ، قام – خصوصا على مستوى الجزيرة الخضراء- قام السيد القنصل العام باتخاذ مجموعة من التدابير. التدبير الأول الذي اتخذه هو أولا استدعاء كل العاملين بالقنصلية الذين كانوا في عطلة نهاية السنة باش يرجعوا لأماكن عملهم واستأنفوا العمل من أجل مواجهة هذا المد للمغاربة المقيمين بالخارج العابرين. التدبير الثاني هو كذلك اتجاه السلطات الاسبانية المحلية من أجل محاولة استبدال التذاكر بين الشركات المغربية والشركات الإسبانية.

على مستوى المغرب، بمجرد بطبيعة الحال ما توصلنا بالخبر قمنا مع وزارة النقل، السيد كريم غلاب، وقمنا باتخاذ تدابير مماثلة اللي مكنتنا في تلك الليلة حتى أنه نحلو مشاكل استبدال التذاكر ما بين الشركات المغربية والأسبانية. كذلك تم التدخل من أجل وضع بواخر أخرى من أجل تسهيل هذا العبور، بحيث كيف كتعرفوا بأنه أيضا الأسطول كان يتكون من 11 باخرة، وحنا زدنا مجموعة من البواخر خصوصا منها بواخر أسبانية منها (sociedad de malaga) على خط طنجة والجزيرة الخضراء، وكذلك قمنا بتعزيز السلامة المينائية باتخاذ مجموعة من التدابير كما قلت على إثر

هذا الولوج ديال الجالية المغربية، واشتغلت البواخر بدون انقطاع في خلال عطلة النهاية حتى تمكنا من الإعادة إلى الأوضاع العادية فيما يتعلق بتدفق العابرين.

كذلك لابد من الإشارة على أنه ميناء ألميريا الذي يربط ما بين ألميريا والناظور رغم تزايد أفراد الجالية المغربية فكان قدرنا أننا نتحكمو في هذه العملية ديال العبور ومرت في ظروف مهمة.

اللي هو أساسي هو أشنو غادي نتخذو؟ لأن حنا في الحقيقة قمنا في إطار لجنة مختصة اللي اجتمعت في 2006 بإسبانيا من أجل تقييم عملية العبور ديال 2006. وحنا الآن مع وزارة الداخلية ووزارة النقل، خدينا مجموعة من التدابير اللي غادي يتطرحو في إطار اللجنة المختصة والتي ستعقد اجتماعها في الأسابيع القليلة المقبلة بالمغرب. وشكرا لكم السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس. هو طبعا حنا نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارتكم، ولكن هو مع الأسف السيدة الوزيرة هو أننا لابد من اخذ الاحتياط لأن كتعرفوا بأن تزامن تقريبا 2 مناسبات اللي كان ديال عيد الأضحى المبارك ورأس السنة، وخصوصا هذه المناسبة اللي كانت الوزارة تأخذها بعين الاعتبار قبل بواحد المدة زمنية وتعرف بأنه غادي تكون واحد التدفق كما أشرت لها ديال المهاجرين اللي غادي يدخلوا ويرجعوا للبلاد، لأن في الحقيقة هاذوك الناس عاشوا معاناة كبيرة لهداك التدفق خصوصا في أعياد الميلاد اللي الإسبان سدوا الميناء ومشاو بحالهم. وأنا كنت شاهد عيان على هذا، وشفت بأم عيني معاناة المهاجرين اللي عانوها تقريبا هاديك 48 ساعة لا أكل ولا شرب ولا أي حاجة، كانت مؤسسة محمد الخامس للتضامن كان خصها تكون موجودة على غرار ما يكون في العبور في العطلة السنوية، لأن اللي بغيتكم تاخذوا بعين الاعتبار – السيدة الوزيرة- هو هناك عديد ديال المناسبات اللي كيتدفقوا فيها المهاجرين، ماشي غير العطلة الصيفية. هذه المناسبات اللي خاص يتخاذوا بعين الاعتبار، وكيخص وزارتكم تأخذ الاحتياطات اللازمة، وتكون واحد الخلية اللي كتاخذ المناسبات السنوية وتكون موجودة وتسهل لهاد الناس عودتهم في أي مناسبة، ماشي غير في الصيف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في حالة الرد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

بغيت غير فقط أن أؤكد أنه في الحقيقة من الصعوبة بمكان التنبؤ بعدد أفراد الجالية الذين سيأتون، إذن حنا مطروح علينا بطبيعة الحال. وهذا اللي أعلنت عليه، وهو أننا عملنا الآن لجنة مختصة من 2006. إذن بدأنا نعرف بأنه كاينة واحد الحركية اللي هي جديدة وهذا بطبيعة الحال لا يمكن لنا إلا أن نعتز به، ماشي فقط بالنسبة للمغاربة إلى شفتو France 2 أعلنت أنه القبلة الأولى للفرنسيين بالنسبة لقضاء احتفالات رأس السنة كان هو المغرب، إذن نحن نعتز بأن المغرب أصبح قبلة حقيقية لكل المغاربة واللي كيجيو يقضيو عطلهم، ولكن مع ذلك لابد أننا حنا الإجراء اللي غادي نحاولو نعملو به وهو مسألة الحجز بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، خص سلوكاتنا كذلك تتغير، هذا اللي غادي يخلينا نعرفو على أنه هناك عدد هائل باش نقدرو نوفرو الإمكانيات، علما أنه كتعرفوا أن الشركات التي تتحكم في هذه العملية كيخص تكون عندها ضمانات المردودية.

مع ذلك أؤكد أنه السرعة باش دبرنا الملف مكنتنا من أنه مدة الانتظار كانت 12 ساعة. يعني بعد 12 ساعة الأولى الأمور كلها رجعت إلى مجراها العادي وقدرنا نتحكمو.. علما أنه ذيك 12 ساعة كانت فيها صعوبات، ولكن كما قلت على أنه ابتداء من السنة المقبلة كاينة اللجنة المختصة اللي غادي تاخذ هذه التدابير.. وحنا عندنا مجموعة من المقترحات، وأنا اليوم راسلت السيد وزير الداخلية وعملت لو اقتراحات بالنسبة للجنة التي ستجتمع بالإضافة أن 50 في المائة أو أكثر من 50 في المائة من الحل هو موجود في أيدي الإسبان، علاش الإسبان؟

بغيت غير فقط السيد الرئيس نعطي مجموعة من التوضيحات، بالنسبة للطرف الإسباني الإشكال كيف طرحتوه هو مرتبط باستبدال التذاكر، وعلى مستوى اسبانيا استبدال التذاكر ما كيمكن

لو يتعمل إلا برخصة من وزارة العدل. وهذا الشي اللي في الحقيقة عرقل لنا هذه العملية، علما أنه اسبانيا بعدما تدخلنا فهم تنازلوا لأنه حنا اللي كنشوفو كيفاش يولي هاد استبدال التذاكر، بشكل مرن لا على مستوى اسبانيا، لا مع الشركات المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الأسئلة العادية. نواصل مع السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج حول أوضاع جاليتنا بالمهجر للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، الميلودي عفوت، سعيد التدلاوي، محمد اطريبش، ميلود ناصر، محمد عبده عز الدين، مولاي إدريس العلوي الحسني، محمد برطني، محمد أبو السعود، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

مما لا جدال فيه أن الجالية المغربية القاطنة بالخارج تحظى بعناية خاصة لدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث ترجمت هذه العناية بإحداث وزارة منتدبة لدى وزارتكم للإشراف على قضايا المواطنين المغاربة المقيمين بديار المهجر. وتميز البرنامج الحكومي الأخير بتعهد الحكومة بالاستجابة لمتطلبات أفراد جاليتنا في مجالات التعليم والتربية والتلقين اللغوي والديني وفتح جسور التواصل بينها وبين بلدها.

وفي هذا السياق نود أن نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير المتخذة لترجمة هذه النوايا والوعود إلى واقع ملموس، خصوصا وأن جاليتنا تعيش في دول تتصارع فيها تيارات دينية وثقافية متعددة، وما هي الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية التي ستسخرونها لهذا الغرض؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين من الفريق الديمقراطي، الحقيقة حنا الآن حنا الوزارة.. أشنو قلت؟ عفوا التحالف الوطني، حنا الوزارة الآن هي بصدد تحضير حصيلة العمل لأنه نحن الآن ابتدأنا نشرف على نهاية هذه الفترة ومع ذلك لن أتقدم بحصيلة بقدر ما سأحاول أن أعطي بعض التوجهات الأساسية التي انطلقنا منها في إطار الاستراتيجية الحكومية.

أقول أنه انطلقنا في إطار استراتيجية الحكومة في إطار نظرة مستقبلية متفائلة اللي حاولنا نبنيوها ونحن نستفيد من دروس الماضي لأن فيها موروث، فيه ما هو إيجابي وما هو سلبي، واللي كان منه الأساس هو خدمة قضايا المغاربة في الخارج، سواء داخل بلدان المهجر أو في بلدهم الأصلي واتفقنا أساسا على بناء عمل مبني على التواصل.

لهذا السيد المستشار قمنا بزيارات متعددة، كان الهدف منها هو بناء علاقات جديدة مبنية على الحوار ومبنية على الشفافية والنزاهة ومبنية على الحرية في التعبير وهذا كان أساسا كون بالنسبة لنا واحد الأرضية حقيقية من أجل بناء استراتيجية في إطار الشراكة لأن اعتبرنا أنه لا يمكن أن نبني استراتيجية بدون إسهامات المغاربة المقيمين بالخارج.

المسألة الثانية هو الهدف، كان الهدف بالنسبة لنا هو نبنيو جميعا مواطنة حقيقية التي تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الحقيقية وواجبات المغاربة المقيمين في الخارج.

تعاملنا كذلك في إطار المفهوم الجديد لقضايا الهجرة، خرجنا من المفهوم الأمني، وحاولنا نبنيو واحد المفهوم اللي هو مبني على مقاربة شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الجانب الحقوقي، الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، واللي هو مرتبط بالقضايا التي طرحتم فيما يتعلق بالتعليم إلى آخره.

وكذلك حاولنا أننا نلقاو آليات جديدة بحيث داخل اللجان المشتركة الثنائية وضعنا آليات جديدة، بالإضافة أنه قمنا بعمل مرافعة اتجاه دول المستقبل واتجاه حكومات دول المستقبل باش

نطرحو هاذ المفهوم الجديد للتنمية في معالجة قضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك العمل على تحقيق المواطنة الحقيقية في إطار المساواة ما بين المغاربة، ويعني السكان الأصليين.

ركزنا على مجال أساسي اللي اعتبرناه هو المجال الثقافي المبني على 3 ركائز: تعليم اللغة العربية، المجال الديني وكذلك المجال الثقافي. خذينا ربما مبادرة جديدة اللي انطلقت في إيطاليا واللي غنحاولو نطورها والتي تأخذ بعين الاعتبار بعض الحاجيات الحقيقية التي تندرج داخل المنظومة المؤسساتية لبلدان المهجر واللي كتخلي مساهمة أبناء الجالية المغربية في التعليم تلعب دور أساسي. كذلك انطلقت الفضاءات الثقافية، بحيث تم التوقيع على خلق فضاء ثقافي ببروكسيل مع الجانب الفلاماني، انطلق بباليرمو فضاء ثقافي تم تدشينه في أكتوبر الماضي وعندو برنامج هائل فيما يتعلق بالثقافة وغادي ينطلق كذلك مركز ثقافي بروما، في الأسابيع القليلة المقبلة، قمنا بقوافل الاستثمار ديال الجالية المغربية وتبسيط المساطر الإدارية، وكذلك انطلق في الأخير برنامج(فينكوم) اللي هو يهدف إلى استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وكذلك نحن الآن بصدد الإعداد لإنشاء المجلس الأعلى للجالية المغربية المقيمة بالخارج الذي أعلن عليه جلالة الملك إن شاء الله في غضبون هذه السنة الحالية.

وفي الأخير قمنا بوضع برنامج إعادة تأهيل القنصليات البرنامج ديال 5 سنوات خماسي من 2005 إلى 2010 اللي كيطمح أولا إلى تطوير الآلية القنصلية في إطار خدمة المغاربة المقيمين بالخارج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات المتعلقة بموضوع الهجرة خارج الوطن والقضايا المرتبطة أساسا بأبنائنا في دول المهجر، بحيث أن هناك عدة قضايا يجب أن نهتم بها، وكذلك لا يجب اعتبار فقط هؤلاء المهاجرين كبقرة حلوب تدر أموالا كعملة صعبة أو كاستثمارات في بلدنا، أي من الناحية الاقتصادية، بل يجب مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية وكذلك الدينية كما أشرت في الأجوبة، بحيث أنه يجب إرسال بعثات مكونة ومؤطرة وهذا شأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكذلك الحكومة في تنسيق تام مع القنصليات ومع الملحقات الثقافية التي تهتم بالأمور الثقافية والأمور اللغوية والأمور الدينية، بحيث أن الجالية هناك لازالوا يعانون من عدة مشاكل وخصوصا الجوانب الاجتماعية فيما يتعلق بقضية الزواج والطلاق وكذلك الفهم الغير الواضح لمدونة الأسرة، بحيث أنه هناك مجموعة من الالتباسات يجب إرسال القضاة المحنكين القادرين ولهم حنكة وقدرة وحكمة في تفسير هذه القضايا وفي الإشراف على قضايا المواطنين عوض إرسال الموثقين التقليديين.

هذا من جانب ومن جانب ثاني أيضا من ناحية تأسيس الجمعيات يجب على الحكومة المغربية أن تدعم الجمعيات المتواجدة بجميع البلدان الخارجية ماديا ومعنويا ويكون هناك التواصل المباشر ما بين هذه الجمعيات وبين المغرب وربط جسور التواصل والحوار بشكل حضاري حتى نتمكن من استقطاب جميع جاليتنا في الخارج وكذلك نشر الوعي السياسي، وخصوصا نحن مقبلين على استحقاقات برلمانية في مجلس النواب، يجب على هذه الجمعيات أن تقوم بالدور الكبير أكثر مما تقوم عليه الحكومة، فإذا فشلت الحكومة في هذا الجانب يجب دعم الجمعيات أيضا لكي تقوم لان الجمعيات منبثقة من جميع الأماكن ومن جميع الشرائح التي ستقوم بدور التحسيس ودور التـــأطير هذا من جهة أخرى.

ومن الناحية الثقافية أيضا يجب الإكثار من إرسال المعلمين والأساتذة لتدريس اللغة العربية والمبادئ الحضارية والمبادئ الدينية التي ترتبط أساسا بالأصالة المغربية وتجنبا لكل سقوط ولكل الإنزلاقات في تيارات منحرفة، ولا سيما التيارات الدينية. ويجب غرس المذهب المالكي الذي نؤمن به جميعا وهو المبدأ المالكي المغربي وتتوحد من خلاله أيضا الفتاوى بين هذه الجالية حتى لا تظل ضائعة بين فتاوى ومذاهب أخرى في الخارج.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أيضا يجب تأطير.. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب في الحقيقة طرح مجموعة من القضايا، والتي بعجالة كنعتقد لما طرحت الاستراتيجية وقلت ما يؤسس لهذه الاستراتيجية، طرحت مسألة المواطنة. و أعتبر أن هذه الكلمة وحدها فقط كافية باش تبين على أننا قمنا بقطيعة مع الماضي ومع أسلوب الماضي ديال أن المهاجرين هم بقرة حلوب إلى آخره، بالعكس نحن نتعامل مع المغاربة المقيمين بالخارج كمواطنين حقيقيين ونعمل على فتح كل المجالات أمامهم للمساهمة سواء في بناء الدولة الحديثة المغربية، أولا لأنهم هم يرغبون في ذلك أو كذلك في تـــأسيس وتعميق المواطنة الحقيقية داخل بلدان المهجر.

المسألة الثانية فيما يتعلق بالمدونة. نحن قمنا بلقاءات متعددة، بل قمنا بوضع عمل مشترك مع فرنسا ومع بلجيكا، مع الحكومة الفرنسية في إطار تتبع المدونة بعدما قمنا بعملية تحسيسية داخل كل البلدان واللي ساهمت فيها كذلك وزارة العدل والمجتمع المدني بتأطير من الوزارة المقيمة بالخارج، وحنا نقوم بتتبع تطبيق مدونة الأسرة الجديدة أو قانون الأسرة الجديد في بلدان المهجر باش نوقفو على ما هو إيجابي ونعدلو ما يمكن تعديله.

فيما يتعلق بالقضاة، قمنا بإجراءات مهمة لا في إطار التكوين، ولا في إطار بإيعاز من وزارة العدل بتعيين قضاة جدد اللي هم مختصين في قضايا الأسرة، فيما يتعلق بإرسال المعلمين، أنا أعلنت في بداية هذه الحقبة أنه غادي ننخرطو في تصور جديد وهو الاهتمام بالجالية المغربية والاعتماد على أفراد الجالية المغربية بالخارج باش هم يلقنوا لأنه لاحظنا أن إرسال المعلمين من هنا إلى هناك لا يعطي نتيجة، لأنه كاين هوة ثقافية بين المعلمين وما بين أطفال الجالية المغربية، وحنا بدينا كنبنيو هاذ الاستراتيجية اللي هي صعيبة، ولكن كنعتبروها هي اللي غادي تمشي تعطينا النتائج.

وفي الأخير الجمعيات، حنا الجمعيات فتحنا لهم المجال مع بلدان المهجر من أجل التكوين، وحنا قلنا للجمعيات حنا مستعدين ندعمهم ماديا ولكن على أساس أنه يقدموا لنا برامج ومشاريع واضحة، علما أنه الحكومة المغربية تؤمن على أن الجمعيات خصها تكون عندها حريتها وتشتغل في إطار من الاستقلالية، ولكن نحن مع الشراكة وحنا مفتوحين لأي مشاريع اللي كتخدم المصالح العليا لبلدنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة من السيارات للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، يحيى يحيى، حسن أبو العز، محمد منصوري، عبد الحميد بنلعوش، سفيان القرطاوي، الحاج الطاهري، عابد شكيل، عبد اللطيف اسطمبولي. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزيرة كما تعلمين عرفت حظيرة السيارات بالمغرب تطورا كبيرا من حيث العدد، كما أن اغلبها متقادم، وفي حالة ميكانيكية يمكنها أن تلحق أضرارا بالبيئة وبصحة المواطنين، وللإشارة فعمر السيارات يشكل عاملا حاسما في كمية الغازات المنبثقة أوالمنبعثة منها، بحيث أن كل سيارة عمرها 10 سنوات تنفث من 5 إلى 10 أضعاف كمية الغاز الذي تلفظه سيارة جديدة.

ولذلك فنحن نؤكد على أن التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة من السيارات قد بلغ حدا لا يمكن السكوت عنه، فالجميع يرى يوميا الغازات السامة والدخان الذي تطلقه الحافلات والسيارات داخل المدن. وهو ما يتسبب في العديد من الأمراض الخطيرة التي يصعب مواجهتها، مثل الأمراض الجلدية والرئوية، خاصة بالنسبة للأطفال المتوجهين إلى المدارس عن الأرجل.

السيدة الوزيرة،

هل هناك حلول عملية وتطبيقية لمواجهة هذه الآفة الخطيرة في أقرب وقت ممكن من أجل حماية المواطنين من جهة ؟ والسائح

السيدة الوزيرة الذي يتساءل بدوره عن سلبية ازدهار السياحة في مدننا في ظروف بيئية يشتكي منها المواطن المغربي يوميا ؟

ثانيا هل أعدت الوزارة الآلات المناسبة لمراقبة نسبة التلوث البيئي بالمدن الكبرى في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيدة الوزيرة نيابة على الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (نيابة عن السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

نيابة عن السيد الوزير أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على سؤالكم، وأريد في البداية أن أخبركم أن قطاع الطاقة يساهم بحوالي 56./. من انبعاث الغازات الدفيئة متبوعا بالقطاع الفلاحي 25./. والغابوي 7./. وأخيرا الأنماط الصناعية كذلك 7./.

للتذكير، نوع ودرجة التلوث لهما علاقة مباشرة بنوعية وجودة المحروقات المستعملة في مجال النقل والمجال الصناعي. هكذا تضمنت استراتيجية الوزارة من أجل مكافحة تلوث الهواء عدة برامج ودراسات تتعلق بمراقبة جودة الهواء وكذا الدراسات الإبدميولوجية.

من أهم المنجزات في مجال تلوث الهواء، نذكر أولا صدور قانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ، والذي يرمي إلى تحسين جودة الهواء ببلادنا وكذا الحد من ارتفاع نسبة الملوثات في الهواء. ثانيا، القيام بحملات تحسيسية من أجل الحد من أخطار انبعاث عوادم السيارات في بعض المدن المغربية. هذه العملية فقط للتذكير استأنفت من طرف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وهمت خصوصا المسارات الطرقية المتواجدة ما بين الجديدة والقنيطرة.

كذلك ثالثا تواجد محروقات نظيفة مثل الكازوال 350 الذي يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت وكذلك البترين بدون رصاص في معظم المدن المغربية، هناك كذلك جهود كبيرة تبذل لتحسين جودة المحروقات، لتصل إلى مستوى الجودة المعمول بها في الدول المتقدمة خصوصا الدول الأوربية.

استبدال كذلك محروقات الفيول الغنية بالكبريت بمادة الغاز الطبيعي أو الكازوال الأقل تلوثا في بعض الوحدات الصناعية والطاقية. كذلك الاعتماد على الطاقات المتجددة في محطات توليد الكهرباء، وخاصة الاستفادة من الطاقات الهوائية وكذا استعمال الغاز الطبيعي.

كذلك قبول مشاريع مغربية على الصعيد الدولي للاستفادة من ميكانيزم التنمية النظيفة، خاصة في ميدان الطاقات المتجددة اللي قدمت من طرف المكتب الوطني للكهرباء. هناك محطة هوائية ديال 60 ميكاوات بالصويرة. وكذلك تزويد بعض القرى بالكهرباء الناجمة عن الطاقة الشمسية وكذلك من طرف مجموعة لافارج محطة هوائية لإنتاج الطاقة 10 ميكاوات.

كذلك إنشاء شبكة وطنية لمراقبة جودة الهواء بكل من الرباط والدار البيضاء والمحمدية من أجل تتبع مقاييس الملوثات بصفة دائمة ومستمرة وكذلك من اجل إخبار المسؤولين والسكان باش يتخذوا الإجراءات اللازمة وكذلك من أجل الحد من أخطار التلوث.

كذلك تدعيم وتقوية المستوى البيئي للقطاع الصناعي عن طريق التعاون مع الحكومة الألمانية واللي تم وضع صندوق (فوديب) من أجل تمويل مشاريع تهدف إلى معالجة وتقليص التلوث الصناعي، يشكل هذا الصندوق أداة تحفيزية يهدف من ورائها قطاع البيئة إلى مساعدة النسيج الصناعي من أجل تبني إجراءات عملية لحماية البيئة، وكذلك يسعى إلى تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على احترام مواصفات الجودة والمعايير البيئية العالمية وحصر تكنولوجية مكافحة التلوث المنسجمة مع الخصوصيات الوطنية.

كذلك تم إحداث هيئة للتفتيش والمراقبة المكونة من أطر هذا القطاع اللي أنيطت بها مهمة السهر على تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة، بالإضافة إلى مفتشين آخرين سيتم تكوينهم باش يتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن ما يرام.

كذلك تم عقد اتفاقيات متعددة مع مجموعات صناعية ملوثة تعهدت من خلالها بالعمل على الحد من التأثير السلبي على البيئة الناتج عن أنشطتها، أذكر فقط اتفاقية مع المكتب الشريف للفوسفات وكذلك اتفاقية مع المكتب الوطني للكهرباء وقطاع الاسمنت وفيدراليات الكيمياء وشبه الكيمائية.

وكذلك أخبر المجلس الموقر أن هناك مجموعة من المشاريع إما المبرمجة أو التي في طور الإنجاز، منها:

- النصوص التطبيقية المتعلقة بالمقاييس والمعايير المسموح بها فيما يخص انبعاث الملوثات الهوائية حسب القطاعات الاقتصادية؛

- تعميم الدراسات المتعلقة بالمسح الخرائطي لانبعاث ملوثات الهواء، ومراقبة جودة الهواء في باقي المدن المغربية، خصوصا المدن الكبرى والمتوسطة.

وشرعت وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة في انجاز برنامج عمل لبلورة المسح الخرائطي من أجل دراسة سيناريوهات تخفيف هذا الانبعاث وتهييء آليات المساعدة في اتخاذ القرارات في هذا المجال. من بين هذه المشاريع وهذه البرامج المسح الخرائطي في جهة الدار البيضاء الكبرى واللي بدا إنجازه في 2006، بالضبط في أبريل 2006 اللي غادي يدوم 12 شهر.

فيما يتعلق بمدينتي آسفي والجديدة كذلك هناك دراسة غادي يبدأ في إنجازها في غضون الأشهر المقبلة، وهي كذلك تتمحور حول المسح الخرائطي لانبعاثات ملوثات الهواء في هذه المدن. هذه الدراسة تهدف إلى:

- اقتراح مخطط عمل؛

- تطوير المعرفة؛

- ووضع قاعدة معطيات قابلة للتحيين.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على هذه المعلومات، ونعترف لكم بالمجهودات التي قمتم بها من اجل صحة المواطن، إلا أننا نتساءل السيدة الوزيرة، استراتيجية كهذه، هو مشكل خطير كهذا يجب أن يحدد في الزمان، كنت أنتظر منك السيدة الوزيرة أن تقولي لنا في أي شهر وفي أي سنة سنكون في ركاب الدول التي هي بجانبنا ولا تبتعد عنا إلا ب 13 كلم. خوتنا تيتمو ماجيين وما تيشوفوش التلوث اللي عندنا، حنا الحمد لله ما غاديش نقول لك حنا معطلين، حنا بخير وعلى خير ولكن شيء بحال هذا ما تيطلبش.. أقضوا لنا غير على التلوث الموجود في السيارات. أنا متفق معك، بأن المناطق الصناعية ديالنا تتطلب إجراءات كثيرة، أنا معك ولكن أهم شيء هو السيارات، هذا إجراء أظن أن التقنية الجديدة اللي شفنا في دول أخرى وفي دول أوروبية استطاعت أن تقضي على هذا الخطر في ظرف وجيز وأتمنى منك السيدة الوزيرة أن يتحدد هذا البرنامج بتاريخ حتى نكون مطمئنين على صحة الساكنة المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

أنا فقط بغيت أن أؤكد على أنه بالفعل سؤالكم يرتبط بتلوث السيارات، أنا حاولت أن أعطي صورة عامة لأن كذلك الجانب الصناعي مهم جدا وأعطيت مجموعة من التواريخ وأعطيت تفصيلات لأن هاذ الشي كله خصو تشريعات البي يبنى عليها، خص تعبئة موارد بشرية اللي ذكرت على مفتشي المراقبة، وكذلك هناك إمكانيات مادية، هذا يتطلب إمكانيات مادية.

بغيت فقط أن أقول أنه وضع في الأخير الصندوق الوطني للبيئة واللي غادي يلعب دور مهم في تحفيز جميع الجهات اللي غادي تكون عندها دور فعال، مع ذلك أقول أن المغرب يقطع أشواط مهمة جدا في محاربة التلوث، علما أنه بالفعل أننا نطمح أنه نكون مثل بلدان أوروبا، ولكن كذلك خصنا نعرف على أننا عندنا إمكانيات محدودة وأن لا يمكن دائما مقارنة مع دول أوروبية اللي عندها إمكانيات والتي لا يمكن المقارنة بتاتا معها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الأسئلة الموجهة إلى قطاع السياحة، وعددها 5 تطبق فيهما مقتضيات النظام الداخلي.. لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

فريقي كان عندو سؤالين، نتفهم أسباب الغياب المفاجئ ديال الأخ الوزير، ولكن نؤكد على حقنا في الاحتفاظ بسؤالينا ليوم الثلاثاء المقبل زائد حصتنا الأسبوعية في الأسئلة الشفوية. كنبغيك السيد الرئيس أن تبلغ هذا الكلام للمكتب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، سنبلغها إن شاء الله إلى المكتب. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول ترشيد نفقات الميزانيات المرصودة لبرامج التلفزة للمستشارين السادة: بوشعيب هلالي، محمد الخضوري، محمد التحيفة، مولاي الحسن طالب، عبد السلام خيرات، عبد الحميد فاتحي، حسن قاسمي، سلامة حفيظي. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

السؤال المطروح والموجه إلى السيد وزير الاتصال، في الحقيقة هو أن السؤال بعد شيئا فشيئا على وقته، ولكن السبب هو تعامل الأسئلة مع أجهزتنا، دائما يبقى السؤال يبعد في الوقت اللي خصو يطرح حتى يفقد معناه.

ولكن كيفما كان الحال الإذاعة والتلفزة هي مؤسستان ضروريتان في التثقيف والتواصل والإعلام كيفما كان الحال، وانتظارات المواطنين دائما كانت كبيرة في هذا المجال. وما حدث في أيام رمضان أو الأيام الموالية لرمضان، خصوصا في البرامج الأخيرة وما نسميه بالبرامج الفكاهية أو غير الفكاهية ولكن هي في الحقيقة مسؤولية لأنها تقام بأموال كثيرة، ونخصص لها أوقاتا ثمينة بالنسبة للمغاربة، إذ نعلم جميعا أنه تم رصد ميزانيات كبيرة لإنجاز هاته (فكاهة أو قريبة للفكاهة) وهي لا ترقى إلى ما يطمح إليه المغاربة.

وحتى لا تتكرر هذه المسائل التي هي ثمينة من الوجهتين، نتقدم بالسؤال إلى السيد الوزير كي يفسر لنا ما تقوم به هاته الوزارة من إجراءات لرد الأمور إلى نصابها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة نيابة عن السيد وزير الاتصال.

السيد رشيد الطالبي العلمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة(نيابة عن السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة):

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة أتولى الجواب على سؤال السادة المستشارين المحترمين في الفريق الاشتراكي. بصفة عامة يمكن القول أن هذه السنة عرفت توجه القناتين الوطنيتين بقوة إلى منح الإنتاج الوطني حضورا متميزا والحرص على دعمه وتشجيعه، وهذا ينعكس من خلال وثيرة الإنتاج المسجلة خلال شهر رمضان الأخير، حيث بلغت في القناة الأولى مثلا حوالي 49 ساعة، وهو ما يعادل أو ما يفوق نسبة الإنتاج الدرامي لسنة 2000 بكاملها.

طموحنا طبعا الاستجابة لدفتري تحملات القناتين، ولكن كذلك تنشيط وتقوية التنافسية في قطاع الإنتاج ببلادنا، مما يستجيب لتطلعات المشاهدين وأذواقهم المتنوعة.

رغم كل ذلك لا أحد يدعي أن إنتاجنا السمعي البصري قد بلغ الكمال وعلى العكس مسألة الجودة لازالت دون المستوى الذي نطمح إليه، لكن ينبغي الاعتراف بأن الإنتاجات المنجزة في رمضان الأخير إن لم يخالف فيها النجاح بعض الأعمال، وهي قليلة جدا، فالعديد من الأعمال الأخرى لقيت بالمقابل نجاحا كبيرا.

وبخصوص مشاريع الإنتاج التلفزي، أؤكد للسادة المستشارين أنها تخضع لضوابط قانونية ومساطر إدارية ومالية تخضع للمراقبة علاوة على شروط التعاقد الموضوعة بهدف حماية حقوق المؤسسات وضمان الوفاء بالتزامات شركات الإنتاج.

وعلاقة بموضوع الكلفة المالية فإن تكلفة الحلقة الواحدة من الأعمال الفكاهية التي تنفذها شركات خاصة للإنتاج وقدمتها

جاهزة للقناتين نموذج برنامج الكاميرا لكم لا ترقى إلى ما هو معمول به على المستويات العربية أو الدولية بالنسبة لأعمال مماثلة.

وللتذكير فإن القناتين تعهدتا هذه السنة بتنفيذ مقتضيات دفتري التحملات المتعلقة بالإنتاج الوطني بالرغم من ضعف الميزانية المخصصة للإنتاج، ومع ذلك استطاعتا إنتاج أعمال حظيت بنسبة متابعة جد هامة.

الأكيد هو ضرورة مواصلة الجهود لإنجاح خيار تشجيع الإنتاج الوطني بما فيه الإنتاج الأمازيغي الذي انخرطنا فيه والمطلوب هو نوع من الدعم المعنوي لمنتوجنا الوطني الذي بدأ يحقق تراكمات تبقى هي المنفذ الوحيد إلى تحقيق طفرة نوعية على مستوى الكيف والجودة عموما.

ولا ننسى أن احد الأغراض الأساسية من تكثيف الاهتمام بالإنتاج الوطني وفتح المزيد من فرص المشاركة أمام الفنانين المغاربة بمختلف فئاتهم والتي ارتفعت خلال السنوات الأخيرة.

ومن أجل مواصلة تطوير المنتوج الوطني والارتقاء بجودته هناك إجراءات هامة تم اتخاذها في إطار تفعيل توصيات الملتقى الوطني للإنتاج السمعي البصري والسينمائي الذي تم تنظيمه بشراكة مع المهنيين والفاعلين في القطاع نذكر من ضمنها:

- إحداث صندوق للنهوض للإنتاج السمعي البصري الذي ساهمت فيه الوزارة كمرحلة أولى ب10 مليون درهم.
- الحرص على تفويض الإنتاج من خلال تكثيف التعامل مع شركات الإنتاج الخاصة، بالإضافة إلى التفكير في تطوير لجن القراءة وتشجيع الكتابة مساهمة في تحقيق الجودة الإنتاجية المطلوبة، هذا الأمر شرع العمل فيه بالنسبة لكتابة السيناريو من خلال تنظيم أول دورة تكوينية بالتنسيق بين المركز السينمائي المغربي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بهدف النهوض بالإبداع الأمازيغي خاصة في المجال السينمائي، وهي المبادرة التي سنعمل على توطيدها وتعميمها لتشمل المجال السمعي البصري والسينمائي عامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ما كاينش تعقيب. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول تفشي ظاهرة الوكلاء العقاريين الأجانب ببعض المدن المغربية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد التويزي، الحبيب الزويكي، أحمد بومكوك، محمد الشافعي، الحسين الحداوي، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي.

الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

تعرف ظاهرة إقبال الأجانب على امتلاك الرياضات بالمدن العتيقة المغربية رواج واتساع كبير، ويقوم هؤلاء الأجانب باستثمار العقارات التقليدية لإنشاء دور الضيافة. ولا يختلف اثنان حول الأهمية الاقتصادية والسياحية لهذه الاستثمارات لأنها تحافظ على جمالية الدور المغربية العتيقة، وتعرف أيضا بالتراث المعماري الوطني، كما أنها تساهم في الرواج السياحي وخلق فرص للشغل.

السيد الوزير،

إن هذا الرواج جلب معه نمو ظاهرة الوسطاء والوكلاء العقاريون الأجانب. وما يثير الانتباه هو أن هؤلاء الوسطاء يقومون بعمليتهم التجارية معتمدين على الإنترنيت، مما يجعلهم في منأى عن المراقبة المغربية، وبالتالي الانفلات من أداء الضرائب، لأن البيع والشراء يتم بالخارج وبالعملة الصعبة وبمبالغ كبيرة، في حين أن المصرح به هنا في المغرب يكون مخالفا للحقيقة.

السيد الوزير،

نحن لسنا ضد هذا النوع من الأنشطة التي تساهم في جلب الاستثمار الأجنبي، ولكننا نؤمن بأن تخضع هذه الأنشطة المهنية للقانون.

وبناء عليه نتساءل معكم السيد الوزير المحترم:

ما هو السند القانوني الذي يسمح لهؤلاء الأجانب بممارسة مهنة الوكيل العقاري بالمغرب؟

ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتنظيم هذا النوع من الأعمال، سواء تعلق الأمر بالمغاربة أو الأجانب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

فعلا كما ذكر السيد المستشار المحترم أنها مهنة الوكيل العقاري هي ليست مضمنة في قانون خاص يؤطر هذه المهنة، لكن هناك نصوص خاصة بهذه المهنة، وجاءت بالأساس في مدونة التجارة وفي قانون الالتزامات والعقود. الوكيل العقاري يعتبر تاجرا، فهو خاضع لمنطق التجارة، وهذا العمل هو أمر حر ولكل راغب في إقامة هذه التجارة أن يقوم بهذه التجارة بدون قيد أو شرط، إلا الضوابط التي أشرت إليها في قانون الالتزامات والعقود وقانون مدونة التجارة.

فيما يتعلق بمسألة البيع والشراء عبر الإنترنيت، أتفق مع السيد المستشار المحترم أن هذا المجال ليس مؤطرا بقانون لكن أخبر السيد المستشار المحترم أن قانون التجارة الإلكترونية هو الآن في المناقشة في مجلس النواب سيعرف المصادقة خلال هذا الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين ثم يحال على مجلس المستشارين لكي يخرج هذا النص لسد الفراغ الحاصل في التجارة الالكترونية كيفما كان نوعها، التعاقد بأي طريقة من الطرق، خاصة الالكترونية، وهذا لسد هذا الفراغ والذي سيدخل حيز التنفيذ، أتمنى أن يدخل حيز التنفيذ خلال الأشهر المقبلة في المغرب لسد الفراغ الحاصل.

فيما يتعلق بالضرائب، هناك نوعان من الضرائب: الضرائب المرتبطة بالعقار في حد ذاته وأن تسجيل العقار والسيد المستشار يعرف هاذ الشي لا يتم إلا بعد أن يتم استخلاص كل الضرائب لا من ضريبة الربح العقاري ولا التسجيل والتنبر إلى غير ذلك.

يبقى في المقابل أن ذلك التاجر المقيم في الخارج، والذي يقوم بالعملية التجارية نفسه كالمغربي الذي يقيم في المغرب ويقوم بعمليات تجارية خارج المغرب، وهنا كاين مسألة انعدام الازدواج الضريبي، كاين الاتفاقيات التي وقعها المغرب وأن التجارة في إطار العولمة هي فتحت اللي كان ناقصنا في هاذ العملية التأطيرية كاملة هو التجارة الالكترونية اللي حنا الآن غادي نحاولو باش نسدو هاذ الفراغ خلال الأشهر المقبلة باعتماد النص الذي ينظم التجارة الالكترونية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن ليس هناك تعقيب. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء حول ضرورة الاعتناء بالسدود المنجزة وتطهيرها من الأوحال لتلعب الدور المنوط بها للمستشارين المحترمين السادة فوزي بنعلال، الطاهر الفيلالي، اعمر حداد أحمد بابا، بنجيد الأمين، عبد الحميد بلفيل، محمد كريمن، محمد لفحل، عبد الواحد المسعودي. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس، نطلب تأجيل هذا السؤال إلى جلسة مقبلة. شكرا.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تطبق في هذا السؤال مقتضيات النظام الداخلي.. ننتظر وصول وزير المالية.. الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مرون:

فقط أريد أن أؤكد على ما جاء على لسان زميلي السي عبد الحق التازي، هناك مجموعة من الوزراء اللي ما كانوش وكاينة أسئلة، وأكدنا على المستشارين أن يحضروا وجاو باش يطرحوا الأسئلة ديالهم، الله يخليك خصها تبقى للأسبوع المقبل إن شاء الله.. أي ما يجري على الفريق الاستقلالي سيجري على الآخرين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة للوزير الذي اعتذر كتابة هو وزير السياحة تطبق على الأسئلة النظام الداخلي للمجلس.. إذن عندنا أسئلة موجهة إلى السيد وزير المالية ننتظر وصوله وعندنا آخر سؤال لكاتب الدولة في الشباب.. نرفع الجلسة لخمسة دقائق.

..إلى قطاع المالية والخوصصة وعددها ثلاث أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول الإجراءات الجديدة لتفويت الأملاك المخزنية للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، أحمد الطاهري، محمد الرحموني، محمد الزعيم، العربي خربوش، أحمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، محمد تالموست، محمد تاضومانت، جناح عبد العزيز، محمد صالح اقميزة، لحسن أكوجكال، أحمد الشوفاني. الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

السؤال المعروض عليكم السيد الوزير وإن كان طرح منذ ما يزيد عن سنتين أو أكثر إلا أن صيغته العمومية تجعله قابلا للاستمرار للإثارة، خصوصا وأنه جاء بصيغة عامة ويندرج في سياق تقييم التجربة الجديدة للحكومة في السياسات العمومية، وخصوصا المرتبطة بالقطاعات.

هذه تجربة جديدة واجب علينا أن نستمر في تقييمها باستمرار معكم. المسألة تتعلق بتعبئة الملك العمومي في مجال التنمية والاستثمار. طبعا نعلم بأنه المسألة العقارية في المغرب ذات طبيعة معقدة لاعتبارات كثيرة تاريخية، ثقافية إلخ.. ولكن شجاعة الحكومة في جرأتها في المس بهذا القطاع ومبدأ الاستعداد لتعبئة كل المجال العمومي العقاري ليوضع رهن المستثمرين وأن يوضع رهن التنمية العامة.

هناك سياسة عمومية مرتبطة بالسكن انطلقت بشكل جدي وبشكل كبير وبدأت نتائجها تظهر رغم ما يقال، ثم هناك السياسة العمومية المتعلقة بالمدينة، والذي جعلني أحيي هذا السؤال هو بالضبط خلاصات لقاء أكادير حول سياسة المدن بالمغرب. فهنا يطرح السؤال الآتي استراتيجية الحكومة في توجيه وإدماج الملك العمومي المخزني بالخصوص داخل المدار الحضري.

الآن هناك عدد كبير من الجماعات المحلية لا تتوفر على مخزون عقاري لتقوم بتنفيذ برنامجها بخصوص البرنامج المتعلق بتأهيل المدينة، وتلتجئ إلى مساطر نزع الملكية أو إلى مساطر المفاوضات، وبالخصوص في هوامش المدينة يعني خارج المحيط الحضري، في الوقت الذي توجد أحياء كثيرة في حاجة إلى ملاعب رياضية، في حاجة إلى مراكز سوسيو- ثقافية، في حاجة إلى البنيات التي تدخل في صميم سياسة المدينة التي تعني خلق ظروف الانسجام وتحسين ظروف السكن بشكل عمومي وبشكل مندمج ليس فقط بناء محلات للنوم ولكن ليكون وسط المدينة ينتج قيم ويفعل قيم أصلية قائمة ويطورها.

وهنا أتحدث عن تجربة، كلما قدم طلب في هذا المجال، المجالس المحلية ليس لها من اتجاه إلا إلى إدارة الأملاك المخزنية، كلما قدم طلب في هذا المجال إلى الإدارة المعنية حول بقعة أرضية معينة وإلا تجيب بأنها خصصت لمؤسسة معينة منذ زمان، هذه المؤسسة لا تقوم ببناء هذا الملك وتبقى محتفظة عليه وما زال محفظا في اسم الملك المخزني. غالبا هذه المؤسسة التي خصص لها لا تؤدي حتى الضرائب المحلية لأنها معفاة منها، وبالتالي نسقط في عملية تجميد العقار. والمدينة في حاجة إلى تعبئة مجالها بكليته أو تجيب لك إدارة الأملاك المخزنية بأنها ستسلم أو وعد بها فلان، وغالبا ما يكون من الأشخاص المحظوظين، هؤلاء كذلك من الخواص إما يقومون تحت ضغوط بالقيام بإجراءات وضع طلب رخصة إلخ.. وغالبا ما تنتهي الأمور بعملية مضاربات لا أقل ولا أكثر. الذي يتضرر من هذا هي المدينة، هي ساكنة المدينة، هي المغرب.

فما دام أننا الآن لتقييم سياسة عمومية في مجال تعبئة الملك العمومي ليؤدي وظيفته في مجال الاستثمار النفعي العمومي المندمج فلابد إذن أن نعيد عليكم بالسؤال يا ترى أين نحن في هذه الاستراتيجية، وبالخصوص في تعبئة الملك العمومي المخزني بداخل المدار الحضري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير المالية للإجابة على السؤال.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أشكركم على تفهمكم، أريد أن اشكر السادة المستشارين الذين تقدموا بهذا السؤال الذي أعتبر أنه في وقته لأنه أعطاني فرصة

كذلك كي أوضح للرأي العام عبر المجلس الموقر الإجراءات والتوجهات الجديدة. ويمكن أن ألخصها في خمس حالات.

الحالة الأولى، تهم أراضي صوديا وصوجيطا. الشطر الأول الآن الذي وقعت عملية الاكتراء تتاعو تقريبا 54.900 هكتار لإنجاز مشاريع استثمارية فلاحية: حوامض، كروم، زيتون، فواكه، إنتاج الحليب إلخ..

بالنسبة لهذا المعطى أولا وقعت عملية طلب عرض دولي بناء على دفتر تحملات، يحدد المعايير والشروط الواجب توفرها في المؤسسات أو الشركات التي يمكن لها أن تسير هذه الأراضي، وحددت مدة الكراء إما في 40 سنة بالنسبة للاستثمارات التي تهم الأشجار بالأساس والأشجار الغابوية كذلك و17 سنة بالنسبة للمشاريع التي تهم الزراعات السنوية وتربية الماشية.

لحد الآن أبرم 156 عقد كراء بمساحة 38 ألف هكتار، ومن المنتظر أن هذه العقود أن تجلب استثمارات ب4.1 مليار درهم وإحداث تقريبا 15 ألف منصب شغل. هذه العملية متابعة من طرف لجنة فيها وزارة الفلاحة بالأساس، وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاقتصادية وطبعا وزارة المالية.

الحالة الثانية، هي الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك المخزنية هذه فيها نوعين، إما أراضي مساحات ضئيلة ومحدودة غير قابلة لإنجاز مشاريع استثمارية كبيرة، هنا تنديرو عملية السمسرة التقليدية، وإما أراضي يمكن موضع استثمارات ذات إنتاجية، لها مؤهلات اقتصادية، وفي هذا الإطار نظرا لهذه الأراضي ستطبق عليها نفس الطريقة التي تتبع الآن بالنسبة لأراضي صوديا- صوجيطا بكامل الشفافية وكامل الوضوح، وفي إطار دفتر التحملات. وكان السيد الوزير الأول حضر دورية في هذا الاتجاه.

الحالة الثالثة، هي الأراضي التي منها كذلك صوديا-صوجيطا، ولكن داخل المدن أو حول المدن والتي خصصت للسكن بالأساس، وجزء منها سلم بالأساس إلى مؤسسة وطنية وهي صندوق الإيداع والتدبير وكذلك المؤسسة التابعة لوزارة السكنى، وفي هذا الإطار كاين بعض المشاريع للمدن الجديدة بحال تامسنة وتامنصورت بجانب مراكش أو بجانب الرباط. وفي هذا الإطار هذا كاين مشاريع تعميرية سكنية ساهرة عليهم هذه المؤسسات التابعة لوزارة السكنى.

الحالة الرابعة هي التي تهم المناطق السياحية، لحد الآن أربع مناطق سياحية في واجهة البحر في إطار المخطط الذي يسمى المخطط الأزرق تهم إلى حد الآن 2172 هكتار لإحداث فنادق وإقامات سياحية وكانت هنا طلب عروض دولية وكاين الناس، الشركات اللي أخذوها وذلك في إطار الشفافية التامة.

أريد أن أشير إلى حالة خامسة، وهو أنه في إطار الرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى السيد الوزير الأول في 9 يناير 2002 لولاة الجهات خول لهم حق تفويت العقارات داخل المدن اللي فيها مشاريع صناعية أو معدنية أو سياحية أو صناعة تقليدية أو السكن. واللي يمكن لي أن أقول لكم بأنه التوجه الأساسي هو أنه عندنا كبدة على أراضي الدولة لأنها ديال الشعب المغربي وبالتالي حنا ساهرين لأنه إذا مشيت للاستثمار يجب أن يكون استثمارا منتجا وتمشي في شفافية واضحة وبالأثمان المعقولة اللي هي في الواقع أثمان نتمنى أن تكون أثمان ديال السوق، خاصة ونسهر على شيء أساسي نعرف بأنه السعار الآن ديال العقار تتغير بسرعة. ونحن نتأقلم مع هذه التغييرات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنا أتفهم هذه الأصناف أو الإشكالية العقارية التي تحدثم عنها، لذلك لا أظن بأنه باستطاعتنا الآن في ظرف ثلاث دقائق أن نحيط بها في شموليتها وأتمنى أن تأتي الفرصة لكي نكون سؤالا محوريا للإحاطة به، إنما الذي يهمني وأنا في إطار مجلس المستشارين يكون ثلثيه الجماعات المحلية هو ما أشرت إليه هو تعبئة الملك العمومي المخزني داخل التراب الحضري. الآن في مجال تنفيذ سياسة المدينة التي تعني إعادة تأهيل المجال الحضري بخلق ساحات عمومية، بخلق فضاءات للشباب، خلق فضاءات للنساء، فضاءات لجعل ظروف الانسجام وان تكون المدينة آلية من آليات التكوين وتفعيل القيم، يعني تحديث المدينة بمفاهيمها، الجماعات المحلية لا تتوفر على العقارات، في حين هناك أرض مخزني داخل المدن الصغيرة العتيقة أو الكبيرة ولا تستطيع الجماعات المحلية أن تصل إليها لأن إدارة الأملاك المخزنية لا تندرج في

هذه السياسة، فلذلك سيكون من الصعب على المدينة أن تقوم بأدوارها.. صحيح ممكن أن تخرج خارج المدينة ولكن حي، ملعب مثلا للأحياء نحن.. أنا معك فيما يتعلق بالملك العمومي وما سميتموه أن الكبدة عليه، صحيح بهذا الدافع لا بد أن نخصص هذا الفضاء بالأولوية للمنفعة العامة بالمفهوم الايجابي للمنفعة العامة.

الذي يحصل الآن داخل المدن أن هناك بقع أرضية شاسعة صالحة لخلق فضاءات ساحات عمومية لتنشيط المدينة، للحفلات، للترفيه، لتجميع الناس، لخلق فضاءات للقاء، ليكون الحوار بين الناس باستمرار، هذه العقارات لا تعطى إلى البلديات ولا الجماعات، إما تعطى إلى مؤسسات طبعا الاجتماعية ولا تستثمر، إما لأشخاص أفراد يقومون بتجزئتها وبناءها وبالتالي يحولونها إلى منشآت، في حين أن المدينة في إطار سلطة التوجيه والملاءمة اللي عند المنتخبين في فرض توجيه لمعاني المدينة كما يتصورونها تفرض عليهم، بالخصوص لما نعرف أن وثائق التعمير تكون غائبة في بعض الأحيان أو تكون تفرض نفسها بالشكل الذي يجعل للمتدخلين الترخيص ببناء فضاءات وبالتالي نجد أنفسنا أمام مدن فيها عمارات ولكن ليس فيها مرافق عمومية وليس لنا من مخرج إلا مخرج استعمال الملك العمومي لأن هذه من الوظائف العمومية التي يجب أن يلبيها هذا العقار.

أطلب أو أترجى وألتمس أن يكون هناك قرار سياسي من سيادتكم لإدارة الأملاك المخزنية أن تتعامل مع الجماعات المحلية في هذا التوجه بالذات، أن تكون الأسبقية للتفويت ماشي للعطاء أو التنازل للتفويت ويؤدى الثمن من ميزانية الجماعة للأراضي المخزنية الموجودة داخل المدار الحضري لما تخصص للاستثمارات العمومية لخلق ما سميته بالمنشآت الاجتماعية والاقتصادية والرياضية والثقافية التي تدخل ضمن مكونات المدينة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

ربما السيد المستشار المحترم طرح إشكالية أوسع أو أخرى بالنسبة للسؤال المطروح المكتوب، أنا لا أومن بأن هناك نوع من المواجهة أو التناقض مابين الدولة والجماعات المحلية، هناك تكامل لأنه على أي حال المصالح.. لكن لا ننسى أنه في أي مدينة كذلك خص كذلك تخليو أراضي لوزارة الصحة، لوزارة الأحباس، لوزارة التعليم، لوزارة العدل، وبطبيعة الحال من المؤكد أنه نأخذ بعين الاعتبار كذلك خصوصية الجماعات.

هنا التنظيم العمراني ربما هو الذي يعطي نوع من التحكيم في الأمر والذي يمكن أن يسهل هذا التحكيم، لكن أنا معكم بأنه النقاش دائما يجب أن يكون مفتوح، وخاصة إذا كانت بعض الحالات معينة التي يظهر فيها بعض الجماعات شيئا ما مضرورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول المشاريع التي تتكفل الدولة في برنامجها الاستثماري ببعض النفقات بمقتضى ميثاق الاستثمار للمستشارين المحترمين السادة: أحمد التويزي، عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، عبد القادر النميلي، الحسين الحداوي، محمد أجبيل، أحمد بومكوك، البشير أهل أحمد.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير لقد نصت مقتضيات ميثاق الاستثمار على إجراءات لتشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية الكبرى التي يقوم بها القطاع الخاص الأجنبي أو الوطني على حد سواء، وقد شكل ذلك دعامة أساسية لتحريك الاقتصاد ودعم تنافسية المغرب في مجال جلب الاستثمارات.

وبموجب المادة 17 من ميثاق الاستثمار والمرسوم التنفيذي رقم 02.00.855 تتكفل الدولة بدعم استثمارات القطاع الخاص، وذلك بتحمل بعض النفقات المتعلقة بالإنجاز وفق دفتر تحملات مفصل وشروط يوضحها بتفصيل المرسوم السالف الذكر.

وباعتبار أن الهدف من هذا الدعم هو جلب الاستثمار وتحقيق معدل نمو اقتصادي كفيل بامتصاص البطالة بخلق مناصب شغل، ونظرا أن الحكومة قد شكلت لجنة متعددة المكونات والتي تتمثل فيها

كل القطاعات الحكومية المعنية، وتقوم هذه اللجنة بدراسة الملفات والطلبات وتحديد قيمة وأشكال الدعم، فإننا نتساءل السيد الوزير:

هل تتوفر هذه اللجنة على مؤهلات وآليات في مجال التدقيق المحاسباتي تمكنها من افتحاص الوثائق والمعلومات المحاسبية التي يتقدم بها المستثمرون؟

إذا كان الأمر كذلك فكيف تعمل هذه اللجنة لتتبع مدى التزام المستثمرين بشروط التمويل ودعم الدولة للمشروع، سواء في إنجاز التزاماتهم الاستثمارية والمالية أو من حيث خلق مناصب الشغل؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال، وفي نفس الوقت أطمئنهم. كما يعلمون وكما تعلمون كلكم كاين ميثاق الاستثمار ومراسيمه التطبيقية التي تحدد آليات التحفيز من طرف الدولة للاستثمار، وخاصة المادة 17 التي تنص على أن البرامج الاستثمارية التي تستوفي بعض الشروط يمكنها أن تستفيد من مساهمة الدولة في المصاريف المتعلقة بالعناصر التالية، هي ثلاث تدخلات، إما على مستوى اقتناء الأرض اللازمة للاستثمار في حدود 20 في المائة من الكلفة، إما ثانيا البنية التحتية الخارجية في حدود 5 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع، أو النقطة الثالثة التكوين المهني في حدود 20 في المائة من التكلفة.

ويمكن للمشروع أن يستفيد من جميع هذه الامتيازات، شريطة أن لا تتعدى مساهمة الدولة بصفة عامة 5 في المائة من تكلفة المشروع أو 10 في المائة في حالة وجود هذا الأخير خارج المدار الحضري.

طبعا هناك متابعة، كاين أولا عقد ما بين الدولة والمستثمر صاحب المشروع الذي يستفيد من هذه المساهمة، يوضح هذا العقد الطريقة التي تنهجها الإدارة في تتبع سير المشروع وصرف مساهمة الدولة.

ففيما يتعلق الأمر بالمتابعة فإن قيمة العناصر المقترحة من طرف المستثمر تخضع إلى عملية التقييم من طرف الإدارات التقنية المختصة. ما هي هذه الإدارات؟ وزارة التجهيز مكتب الماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للكهرباء، وخاصة أنه في كثير من الأحيان هذه الإدارات هي التي تتولى عملية الإنجاز بطلب من المستثمر.

ثانيا، تتولى لجنة تقنية مكونة من المصالح المعنية التي ذكرتها سابقا وكذلك ممثلي وزارة الصناعة، وزارة التجهيز، وزارة المالية، الوزارة المعنية بالقطاع مثلا إذا كانت وزارة الطاقة والمعادن بدراسة الملفات المقدمة.

أريد هنا أن أشير إلى أن صرف مساهمات الدولة لا يتم إلا بعد إنجاز الأشغال وعلى أساس الفواتير وصور الشيكات والكشوفات البنكية والتقارير الصادرة عن المصالح الخارجية للإدارات المعنية.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على جوابه الذي حقيقة كان واضح، غير هو في الحقيقة السيد الوزير هاذ السؤال يهدف أساسا حول تقييم البرامج الاستثمارية اللي دازت مثلا في ذيك اللجنة أو في المراكز الجهوية للاستثمار، بشكل آخر واش هذا مناصب الشغل مثلا وذيك رؤوس الأموال اللي كتدوز كل اجتماع ديال ذيك اللجنة ماذا تحقق منها؟ بحيث إذا احتسبنا مناصب الشغل التي خلقت في هاذ المراكز الجهوية للاستثمار، مثلا أخذنا الإحصاءات السنوية ديالهم هاذيك اللجنة الوطنية كنلقاو عدد هائل ديال مناصب الشغل القارة، بحيث أنه نحن نتفاءل لما كنشوفو ذاك العدد.

الآن على أرض الواقع هذا هو صلب السؤال واش بالفعل هاذوك الاستثمارات عملت وهاذوك فرص الشغل؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الدولة والحكومة بصفة عامة مصاوبة عدة أدوات لتحفيز الاستثمار، منها هاذ الأدوات المتعلقة واللي جات مرتبطة بميثاق الاستثمار لوحدها غير كافية، ولذلك كاين أدوات أخرى، كاين التحفيزات الضريبية، الجمركية، كاين الآن تدخلات اللي ما كانتش

من قبل بحال صندوق الحسن الثاني وكاين أدوات ديال صناديق الضمان ديال الاستثمار المخصصة لبعض القطاعات أو مخصصة لتأهيل القطاعات كلها. فمجموع هذه الأدوات نحن نعتبر بأنه يسهل ويحفز ويصاحب العملية الاستثمارية، وفي كثير من الأحيان نريد كذلك من المستثمر، خاصة المغربي أن يتعرف على هاذ أدوات العمل، لأنه أحيانا كثير من المستثمرين لا يعرفونها أو يدفعوا بنوكهم كذلك لكي تسهل عليهم استعمال بعض هذه الأدوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول تأخير تصفية ملفات الأعوان المرسمين المحالين على التقاعد أو ذوي حقوقهم في حالة الوفاة للمستشارين المحترمين السادة عبد المالك أفرياط، محمد دعيدعة، أحمد أحميس، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

موضوع سؤالنا باسم الكونفدرالية الديمقراطية هو كالتالي: تعتبر عملية تحويل الحقوق المكتسبة من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد سببا في تأخير تصفية ملفات الأعوان المرسمين المحالين على التقاعد أو ذوي حقوقهم في حالة الوفاة، وكمثال على ذلك مستخدمي الجماعات المحلية، ذلك أن النظام الجماعي لا يقوم بعملية التحويل إلا عندما تكون وضعية الهيأة المشغلة مسواة اتجاهه، وخاصة قبل سنة 2006.

لذلك السيد الوزير نسائلكم:

لماذا لم يتم العمل بقانون التنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي حتى يمكن تفادي هذا التأخير والانعكاسات السلبية المترتبة عنه؟

وأيضا ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل تفعيله؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، أولا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، أنا شخصيا أقاسم كل أعضاء البرلمان اللي عندهم اهتمام بقضايا المتقاعدين اللي بطبيعة الحال يجب دائما أن نكرمهم نظرا للأعمال والأشغال التي قاموا بها في حياتهم، إما لصالح الإدارة إذا كانوا تابعين للإدارة أو الجماعات المحلية أو في القطاع الخاص إذا كانوا يعملون في مؤسساتهم.

بالنسبة لهذا السؤال الذي يتعلق بعملية تحويل الحقوق المعاشة المتعلقة بالأعوان المرسمين المحالين على التقاعد من نظام إلى نظام أي من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد ووقع اعتماد قانونين هذا هو المرجع. إذن وقع اعتماد قانون 11.71 و13.71 اللي أسسوا نظام المعاشات المدنية والعسكرية وكذلك الظهير الشريف بمثابة قانون الذي أحدث النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. إذن العملية معتمدة على هاذين القانونين.

وتتمثل هذه العملية في تحويل المبالغ المسجلة في الدفاتر الفردية للأعوان المنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد التي راكموها خلال فترة انخراطهم في هذا النظام بصفة مؤقتة إلى الصندوق المغربي للتقاعد، حيث يتم تحويلها إلى مدد يتم احتسابها عند تصفية المعاشات.

طبعا هذه العملية تتعلق بعملية تحويل مبالغ مالية يتدخل فيها المشغل والمشغلون للأعوان المؤقتين المنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ويتدخل فيها كذلك الصندوق المغربي للتقاعد ويتدخل فيها كذلك الصندوق المغربي للتقاعد. ويتدخل فيها ثالثا مصالح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، هذا هو الذي يفسر بأنه مسطرة التصفية عرفت نوعا من.. والذي فرض نفسه راجع بالضرورة إلى ضرورة توصل الصندوق المغربي للتقاعد بقيمة الدفاتر الفردية أو نتيجة عدم تسوية الوضعية الإدارية لهؤلاء الأعوان.

وفي هذا الإطار تم ابتداء من فاتح يناير 2006 السنة الفارطة اعتماد قانون يقضي بنسخ أحكام الفصول المتعلقة بتحويل الحقوق

المعاشة من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد وتفعيل مقتضيات النص المتعلق بالتسبيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فإن الحقوق المعاشة التي راكمها الأعوان المرسمون خلال فترة انخراطهم في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سيتم الاحتفاظ بها لدى هذا النظام الذي سيعمل على تصفية المعاشات المترتبة عنها للمعنيين بالأمر وقت بلوغهم سن التقاعد القانوني.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم عصمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كما تعلمون أن هناك اليوم نقاش حول إصلاح نظام التقاعد بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، هذا النقاش الذي نتمنى أن يتوج بنتائج إيجابية تعود على الشغيلة المغربية التي قلنا بأن هي صانعة الثروة، ولهذا يجب الاعتماد عليها.

السيد الوزير، نتأسف أننا في المغرب عندما يحال العامل على التقاعد يصبح عاطلا، ما ذنب هذا العامل؟ العامل تقتطع له شهريا طيلة عمله تقتطع له من الأجرة نسبة تمشي إلى التقاعد خص يجي يصيبو تماك بحال إيلا أعطينا شيك بدون رصيد. هل يعقل أن يبقى عامل يفني شباب حياته في العمل لخدمة الوطن وفي آخر المطاف يجد نفسه في الشارع. ما ذنبه؟ لأن شفنا هاذ الصناديق اللي هو مشى ضحية لسوء التسيير وسوء التدبير واختلالات اللي مع الأسف خص ذوك الناس يتحاسبوا وبالاحرى الأرامل اللي ماتوا لهم الأزواج ديالهم، إذن نذكر على سبيل المثال الجماعات المحلية بحال الدار البيضاء، على سبيل المثال لا الحصر، الرباط، سلا كاين مجموعة من العمال أحيلت على التقاعد ولكن الآن لا تجد راتبا شهريا، وهذا يضاف إلى عمال كومابرا اللي باقين خدامين هذا الشهر ما تناولوش الأجرة ديالهم، هاذ كومابرا اللي حتى هي ستخوصص.

لهذا السيد الوزير تقول لنا بأنه هناك تعثر في التحويل، إذن شكون اللي مسؤول علي هاذ التعثر؟ خصنا نعرفو شكون اللي مسؤول عليه السيد الوزير لأن هاذي شريحة اجتماعية، ولهذا فإننا نطالب منك السيد الوزير وبتنسيق مع وزارة الداخلية اللي هي الوزارة الوصية التدخل لحل هذه الإشكالية حتى يتمكن هؤلاء الموظفون المتقاعدون من تسلم رواتبهم الشهرية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس. كما قال السيد المستشار المحترم الآن الحكومة منظمة حوار واسع حول ضرورة متابعة إصلاح قطاع التقاعد، وهذا الحوار يفرض وجوده لاعتبارين، أولا لأنه مع الأسف مدة عقود المغرب لم ينتبه إلى المشاكل المطروحة بالنسبة لصناديق التقاعد، وبالتالي أوضاع المتقاعدين. وثانيا لأنه المغرب ربما ككل الدول ولكن هذا الشعور بهذه الإشكالية جديد يعرف منعرجا ديمغرافيا مرتبط بكون أنه عدد المتقاعدين يتزايد والسن المتوسط للمغاربة بطبيعة الحال يتزايد، وهذا في حد ذاته إيجابي، ولذلك النقاش اللي الآن مفتوح هو ضروري وضروري في أقرب وقت ممكن نجد الحلول اللي. بطبيعة الحال هي موجودة وإذا تأخرنا الذي سيؤدي الثمن هم عاملي اليوم الذين سيصبحون متقاعدي الغد.

ولكن لابد أن نسجل أنه في الخمس سنوات الأخيرة مجهودات ضخمة لأول مرة تصاوبت في المغرب، أولا لم يبق تمايز ما بين المتقاعدين داخل الإدارة، وخاصة ما بين الذين حصلوا على حقوق قبل 97 وبعد 97.

ثانيا الحكومة والدولة والخزينة العامة اعترفت بديونها إزاء الصندوق المغربي للتقاعد وثالثا أكثر من ذلك مازال المجهود خصو يكون كبير صناديق المؤسسات العمومية التي كانت مجرد حسابات داخلية جعلت بأن هذه المؤسسات لم تهتم بأوضاع المتقاعدين ولما أفكر في المتقاعدين، المتقاعدين الحاليين والمستقبليين، هاذيك الصناديق الآن بدأنا في حلها، وهذا بطبيعة الحال سيجعل بأنه..

تقدمنا في حل هذه المشاكل. وأنا أبرز للجميع أنه في السنوات القادمة يجب أن نواجه هذه القضايا باهتمام كبير لأنه المخاطر التي تحوم حول هذه الصناديق قد تؤدي إلى اختلالات ستضر حتى بالعاملين حاليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول، المكلف بالشباب حول إعادة الاعتبار لدور الشباب للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور، أحمد الديبوني، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، عبد الصمد عرشان، الحسن زهير، محمد أبو الخدادي، عبد السلام أحدوش، مولاي إدريس العلوي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، محمد العقاوي، مولاي إدريس العلوي الحسني، محمد أبو السعود، عبد القادر لبريكي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

تلعب دور الشباب دورا حيويا في تأطير الشباب، وفي تكوينهم وفي تربيتهم وتلقينهم مبادئ المواطنة الحقة، كما أنها تشكل فضاء مناسبا للشباب لإبراز مهاراتهم وصقل مواهبهم وتفجير طاقاتهم الثقافية والرياضية، إلا أن الملاحظ أن هذا الدور تعرض للإهمال وأصبحت تفتقر إلى الوسائل المادية وأدوات العمل من تجهيزات ضرورية وأصبحت مهترئة ولا ترقى إلى مستوى الدور الملقى على عاتقها، كما أن عدد دور الشباب لا تفي بالغرض لاستقبال الوفود المتزايد من شبابنا.

ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن أسائلكم عن الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات حتى تقوم بدورها في أحسن الظروف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على السؤال.

السيد محمد الكحص كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

إعادة الاعتبار لدور الشباب هو في عمق السياسة الجديدة للشباب التي نهجناها منذ أربع سنوات وبضعة أشهر. والتفكير انطلاقا من هذا العنصر هو الذي أدى بنا إلى صياغة المضامين التي تعرفونها.

إعادة الاعتبار وإعادة الحياة إلى دور الشباب، ليس فقط كبنايات أو كفضاءات بل كآلية للتربية، هذا الذي جعلنا في أول مبادرة من بعد تأسيس هذه الحكومة أن نعطي غلافا ماليا استثنائيا خارج الميزانية 100 مليون درهم استعجالي متجه نحو التجهيز ونحو حل بعض المشاكل التي تحدثتم عن بعضها.

إعادة الاعتبار كذلك هو وضع مضامين جديدة لدور الشباب، لما وضعنا المضامين الجديدة التي تعرفونها: الكتاب والإعلاميات، نوادي السينما، والمسرح والجامعات الشعبية والمنتديات وغيرها من البرامج التي يصعب علينا أن نسردها في هذه العجالة أردنا أن نضع مضامين أولا تتلاءم مع شباب اليوم، مع الاحتياجات التربوية والاحتياجات الاجتماعية لهذا المجال وأن نعطي لدور الشباب الجاذبية التي تعيد لها هذا الاعتبار.

النقطة الثالثة هي التجهيز. يمكن أن تروا في ميزانية الوزارة – على خلافنا في تقييم حجمها إلى غير ذلك- بأن هناك 40 مليون درهم سنويا تذهب للتجهيز ولضخ أكبر ما يمكن من المعدات من أجل مساعدة دور الشباب على القيام بواجبها.

العنصر الآخر هم الشركاء، الجمعيات، نحن اليوم نتوفر على شبكة مرتبطة بدور الشباب تتعدى 8000 جمعية وطنية ومحلية. إشراك هذه الجمعيات وجعلها تمتلك دور الشباب هو الذي حدا بنا إلى خلق عدد من الهيآت: الهيئة الوطنية للتخييم، المعهد الوطني للشباب والديمقراطية وهيئاته، اتحاد المنظمات التربوية الذي أدمج

داخل أنشطتنا، إلى غير ذلك ونحن مستمرون في هذا العمل أي أننا نعمل على أن تصبح دور الشباب أداة عمل تربوية وفضاء للقاء إلى غير ذلك وأن تصبح أيضا مكانا للتعبير الحر، التعبير الفني الثقافي التربوي والتعبير أيضا عن طموحات الشباب وآرائهم إلى غير ذلك وما المنتديات التي نعيشها حاليا في دورتها السادسة إلا دليل آخر على التحول الذي وقع داخل دور الشباب.

وأخيرا وبسرعة، إعادة الاعتبار أيضا هو الذي جعلنا في 3 سنوات بمساعدة المجالس المنتخبة التي تمثلونها والسلطات أننا نفتح 150 دار شباب جديد، بينما ما تم إنجازه- للأسف لاعتبارات متعددة طيلة 50 سنة من الاستقلال كان لا يتعدى 300.

أنا لا أقول بأن الأمور كاملة، ولكن أعتقد بأننا نسير في الاتجاه الصحيح ونراكم بالنسبة لما وجدناه ونجدد ليس فقط على مستوى الفضاءات ولكن أيضا على مستوى المضامين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس. أولا نشكر السيد الوزير على هذه الإجابة الواضحة حول أهمية دور الشباب كفضاءات تربوية وتكوينية وثقافية ورياضية، وأيضا تعتبر كفضاءات للتربية على المواطنة وعلى الحقوق وعلى القيم وعلى الأصالة وعلى كذلك تقوم بدور آخر هو صقل مواهب الشباب وتطوير استعداداتهم وتأطيرهم للانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا البلد العزيز.

حقيقة إننا لا ننسى ولا ننكر الدور الذي تقوم به الحكومة وعلى رأسها وزارتكم الموقرة في تطوير هذه الآليات التي تحدثتم عنها إلا أنها في حقيقة الأمر تحتاج إلى صيانة وإلى دعم كبير أكبر وأكثر من الميزانية التي ذكرتموها والتي ناقشناها في الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالشباب. إننا نناشد القطاعات الأخرى الوزارية لدعم هذه الدور بالإضافة أيضا إلى المجالس القروية أو المجالس المحلية أو غيرها لكي تقوم بالدور المنوط بها، إلا أنه يجب أن نشرك جميع الجمعيات التي تتحدثون عنها السيد الوزير المحترم أن تقوم هذه الجمعيات بالانخراط الفعلي والدعم المادي والمعنوي والتأطيري حتى هاذوك الجمعيات والمؤطرين يجب أن يكونوا أيضا على أحسن تأطير وفي مستوى الكفاءة وفي المستوى اللائق بهذه الدور، لأن دور الشباب، لأن الشباب هو عماد الأمة، لأن الشباب هو الركيزة الأساسية، لأن الشباب هو المستقبل. ولذلك وجب تجهيز هذه الدور بالوسائل والتجهيزات الجديدة التي تنسجم والتطور الحضاري وتطور العصر وكذلك حتى تطور الوسائل حتى يجد الشباب ظالته في هذه الدور.

ثم هناك سؤال السيد الوزير نطرحه على سيادتكم هل هناك تكوين مستمر للمكونين أي ذوك المؤطرين من جهة وزارة الشباب وهل هناك مراقبة للحد من تسييس البرامج الموجهة للأطفال والشباب حتى لا تكون هناك تسريب برامج بعينها لجهة ظلت تحتكر المجال التأطيري لدور الشباب؟ وهل هناك إشراك وإتاحة الفرصة لجميع المنظمات الشبابية داخل هذه الدور لتقوم بعملية التأطير والتربية والتكوين؟

ثم من جهة ثانية بالنسبة للعالم القروي أو الوسط القروي فإن الاهتمام بدور الشباب لازال محتشما ولازال ضعيفا، بحيث أن هذه الدور ينعدم فيها أحيانا حتى الوسائل لتقوم بدورها الطلائعي للشباب.

السيد الوزير، ألم يحن الأوان بعد لاتخاذ استراتيجية مكثفة لتأهيل دور شبابها بالنسبة للعالم القروي باعتبارهم أبناء هذا الوطن ويجب أيضا هم أن يحضوا بهذا الاهتمام؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم السي اطريبش أنتم تتابعون عملنا منذ كل هذه السنوات وتعرفون الكثير من الأشياء ولكن لابد من الحوار والتذكير.

فيما يخص الجمعيات والتسييس وما إلى ذلك، إذا كانت شي حقبة بإجماع وطني حول الانفتاح ماشي غير في دور الشباب، دور الشباب والوزارة وكل الفضاءات وسياستنا في الشباب على كل مكونات الحقل التربوي والجمعوي في المغرب بدون أي استثناء أو تمييز راه باين وكتعرفوه واسألوا الجمعيات الشبابية ديالكم والمرتبطة بكم وكل الرأي العام المهتم بهذا الأمر.

فيما يتعلق بالتكوين، هناك عشرات الدورات التكوينية لا بالنسبة للجمعيات ولا بالنسبة للأطر ديالنا لأنه كتعرفوا بأن الضوابط التربوية والأدوات التربوية تتغير بسرعة ونحن نحاول أن نساير هذا التطور بالتكوين والتكوين المستمر.

فيما يتعلق بالعالم القروي، في 150 إنجاز الذي تكلمت لكم عليه، الجزء الأكبر في العالم القروي، والعالم القروي في المشروع الأول الذي طرحناه ديال أننا نصل إلى 500 دار شباب، كان الهدف منه هو تعويض هذا النقص الذي لاحظناه في العالم القروي كذلك لاعتبارات اجتماعية وتاريخية في بلادنا إلى غير ذلك ويجب أن نستمر في هذا الميدان.

أذكركم فقط بأنه من باب الاختصاص في البناء إلى غير ذلك هناك جزء كبير ومهم اللي خص تلعبه المجالس المنتخبة في إطار الشراكة معنا وأنتم تعلمون نحن نلتزم بالتجهيز وبالتأطير وإذا اقتضى الحال حسب إمكانياتنا بالمساهمة. أنا أعرف أن بعض المجالس عندها الرغبة، عندها الإحساس، عندها الوعي بضرورة إنشاء فضاءات للشباب ولكن حتى هم ما عندهمش إمكانيات، نحن مستعدون في إطار الممكن أن نخلق على الأقل أنوية من أجل إعطاء الشباب فضاءات للاشتغال في هذه المناطق.

نقطة أخيرة هو أنه العمل في هذا الميدان بشكل عام هو عمل طويل، أنا ما أريد أن اطمئن عليه اليوم ليس هو الادعاء بإنجاز كل شيء، أريد أن اطمئن بأننا كلنا متفقين بأن لدينا سياسة وطنية تسير في الاتجاه الصحيح مبنية على القيم التي تحدثنا عنها طويلا، مبنية على أهداف وطنية جماعية، وبأننا كلنا منخرطون فيها. أريد أن اطمئن بأننا سوف نترك كما ترك الذين سبقونا لبنات إضافية تتيح لمن سيأتي فيما بعد أن يبني عليها وأن يضيف إليها لأن في آخر المطاف إذا كان شي ميدان اللي خصو يكون فوق كل الاعتبارات وفوق كل الخلافات هو ميدان الشباب، بطبيعة الحال هناك رؤى مختلفة، هناك تقييمات مختلفة، هناك إضافات، هناك اقتراحات متعددة وهذا من رحمة الديمقراطية ولكن إذا كنا مطمئنين بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، أنا رهن الإشارة لكل الاقتراحات الممكنة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، وشكرا. رفعت الجلسة.

محمد نبيلا العلوي الادريسي
أمين مجلس المستشارين